

## رابعاً: وزارة المالية على الصعيد الأفريقي

في إطار الأولوية التي تعطيها الحكومة لتدعيم العلاقات مع الدول الأفريقية وزيادة التعاون الاقتصادي وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية معها، قامت وزارة المالية بالتنسيق مع وزارات المالية والبنوك المركزية في القارة الأفريقية ببحث السياسات اللازمة لمواجهة الأزمة العالمية، وإيجاد موقف وصوت موحد يعبر عن مصالح الدول الأفريقية في المحافل الدولية.

وقد استضافت وزارة المالية الاجتماع المشترك لوزراء المالية والاقتصاد والتخطيط ومحافظي البنوك المركزية الأفارقة في الفترة ٦-٧ يونيو ٢٠٠٩ والذي نظمته بالمشاركة مع مفوضية الإتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ورأسته مصر هذا المؤتمر لمدة عام حتى يونيو ٢٠١٠. وقد سبق هذا المؤتمر اجتماع تحضيرى لكبار المسؤولين والخبراء بالدول الإفريقية شهد مناقشات مكثفة حول مستقبل السياسات المالية والاقتصادية، ومواجهة الآثار الاجتماعية الناتجة عن الأزمة العالمية، وآليات التعاون بين دول القارة.

وقد أكد وزير المالية خلال اجتماع القاهرة على ضرورة أن تبدأ الدول الأفريقية بالاعتماد على مواردها دون انتظار الحلول والمساعدات من الخارج، حيث ركزت الاجتماعات على السياسات الاقتصادية الداخلية التي تحتاجها الدول الأفريقية لمواجهة الأزمة العالمية، وقدرة السياسة المالية على تعبئة الموارد المحلية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية داخل هذه الدول، وبما يسمح بتقليل الاعتماد على المعونات الخارجية.

كما حظي التطوير المؤسسي والهيكلية الداخلي بجانب مهم من المناقشات والسعي لتبادل الخبرات. ونالت توجهات إصلاح وتطوير المنظومة الضريبية في مصر باهتمام الدول المشاركة خاصة في ضوء نجاح التطبيق خلال الفترة الماضية، حيث أسهم الإصلاح الضريبي في تحسين مناخ الاستثمار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي نفس الوقت تحقيق زيادة في الحصيلة الضريبية.

وسعت مصر لإيجاد موقف إفريقي مشترك يعبر عن رؤية دول القارة ومطالبها لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث تم توجيه عدد من الملاحظات والتوصيات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي إطار تنمية التعاون المشترك تم بحث عدد من الآليات الحالية والمستحدثة، ومن بينها الخطوات التنفيذية لإنشاء بنك الاستثمار الأفريقي والذي سيسهم في تمويل مشروعات التنمية بالقارة الأفريقية.

## خامساً: الاتحاد من أجل المتوسط والحوار الاقتصادي مع الجانب الأوروبي

في اجتماع بالعاصمة الفرنسية رأسه السيد الرئيس محمد حسني مبارك والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في شهر يوليو ٢٠٠٨، تم تدشين الاتحاد من أجل المتوسط كامتداد لعملية برشلونة، وبحيث يمثل الإطار الحاكم للتعاون بين الدول على جانبي البحر المتوسط على أساس التساوي بين كافة الأعضاء في الاتحاد. وترأس مصر دول جنوب المتوسط في الاتحاد لمدة عامين تقوم خلالها بإجراء المشاورات وتدعيم التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول الاتحاد. وفي هذا الإطار، قادت وزارة المالية اجتماعات وزراء المالية والاقتصاد ECOFIN من خلال الاتحاد من أجل المتوسط، حيث تم خلال الاجتماع الأخير الذي عقد ببروكسل في يوليو ٢٠٠٩ والاجتماع السابق في أكتوبر ٢٠٠٨ مناقشة أساليب مواجهة الأزمة العالمية وآثارها وأولويات الإصلاح على الجانبين في الفترة المقبلة.